بروفيسور كويتي يتوصل إلى نتائج إيجابية في لعلاج التهابات الكلية

الكويت / متابعات :

توصل بروفيسور واستشاري كويتي الى نتائج ايجابية مشجعة باستخدام دواء (ريتوكسيماب) لعلاج امراض الكلى المسببة لتسرب الزلال في البول المعروفة باسم التهابات الكلية المناعية.

وقال الاستاذ في كلية الطب بجامعة الكويت ورئيس قسم الكلى بالمستشفى الاميري البروفيسور الدكتور كامل الرشيد ان هذا الدواء اثبت فاعليته في علاج تلك الأمراض المزمنة وتلافي المضاعفات المصاحبة لها كتورم الجسم والالتهابات وتجلط الأوعية الدموية والفشل الكلوي.

واضاف الدكتور الرشيد انه مع هذا الدواء اصبح بالامكان ايقاف العديد من الأدوية التي كان يضطر المرضى للجوء اليها كعلاج ولسنوات طويلة مع تحمل اعراضها المؤثرة.

وأوضح ان 78 مريضا استعملوا هذا الدواء في السنتين الماضيتين بينهم 11 طفلا وتم ايقاف تناولهم للادوية السابقة بعد شهر من العلاج وقد تمت المحافظة على هذه الاستجابة الايجابية لفترة تتعدى السنة ودون أعراض جانبية مقلقة.

وبين ان امراض أو التهابات الكلية المناعية تعد السبب الأول للفشل الكلوي لدى المرضى في الكويت بنسبة تقدر بنحو 32 في المئة وتشكل نسبة 44 في المئة من اسباب امراض الكلى المزمنة لدى الأطفال كما يبلغ معدل حدوثها 34 مريضا جديدا لكل مئة ألف كويتي سنويا.

يذكر ان هذا الانجاز يعد سابقة علمية في هذا المجال التخصصي حيث سيتم عرض نتائج هذا البحث في احدى كبريات المجلات الطبية العلمية المتخصصة بعلاج امراض الكلى في الفترة القريبة المقبلة .

أضواء

الاختلاط عند الشيطان

ألا تلاحظون معي أن مجتمعنا هو الوحيد من بين المجتمعات العربية الذي يناقش قضية الاختلاط ! بينما انتهت بقية المجتمعات منه ، أو أنها لم تناقشه أصلاً ، لأن فقه الواقع قد حسمه منذ سنين عديدة. فالدول المجاورة لنا في الخليج واليمن ، يجري الاختلاط فيها بشكل عادي . وفي الدول الأقدم انفتاحاً على التحديث مثل مصر ، ينتشر الاختلاط في المجتمع فتجد المرأة المحجبة متواجدة في بيئة العمل مع الرجل من غير خلوة ولم نسمع أن علماء الأزهر الشريف أفتوا بما يخالف فقه الواقع . فهل اجتمعت غالبية هذه الأمة على خطأ ، أم نحن المجتمع الوحيد المنفرد ؟

راكان حبيب

الذين يعارضون الاختلاط ، يقفون دائماً خلف ستار أسود ويطلون منه على المصطلح من الجانب المظلم ، وهو الخلوة المحرمة. بينما يحجبون الرؤية عن الجانب الطبيعي فيه الذي هو (الحضور العلني) للمرأة .. ومشاركتها في مؤسسات المجتمع ، لتقضي حوائجها وتسعى لرزقها وتخدم مجتمعها من غير خلوة . هذا الحضور مارسه المسلمون على مدار التاريخ واصطلحوا على تسميته (المرأة البرزة) . وبالتالي يتضح أن عدم فهمهم لتنظيم الإسلام لهذه الطبيعة ، أدى إلى التباس الأمر عليهم. فمن غير المعقول مثلاً أن يحرم الإسلام الخضوع في القول لو لم يكن الاختلاط موجودا .. ومن غير المنطقي أيضاً أن يفرض الحجاب لو لم يمارس الاختلاط في الحياة العامة .

بهذا المفهوم الطبيعي ، فإن الدعوة للاختلاط تعني العودة إلى تعزيز التعامل الحضاري مع المرأة وتنظيم مشاركتها في الحياة العامة وحمايتها ممن يحاول استغلال هذا الحضور للتحرش بها. وبالتالي يتضح أنها لا تعني السفور ولا الخلوة .على العكس من ذلك لو أطلقنا الحرمانية بالجملة على عموم الاختلاط في سياقه الطبيعي ، معنى ذلك أننا حكمنا على 90 ٪ من الاختلاط العلني في مناشط الحياة العامة في بقية الدول العربية بالحرام !

لأن المعارضين لمفهوم الاختلاط العلني لا يريدون بحث فقه الواقع ، فسوف يظلون يسمعوننا في كل يوم مجموعة من الآراء والفتاوى الغريبة . وبالتأكيد سوف يتراجعون عنها كما حصل في فتاوى تحريم تعليم البنات وتحريم التليفون والتليفزيون والتعليم في الخارج ! لذلك إذا لم يحسم الأمر من خلال مشروع حضاري لتقديم الحلول من فقه الواقع، فسوف يستمر مسلسل الفتاوى الغريبة التي تزيد من الاحتقان والتحزب . وعندئذ ليس غريباً أن نسمع من ينادي بعمل جسور للنساء عند رمي الجمرات بحجة اختلاطهن عند الشيطان في الحج أسوة بدعوة هدم الحرم لمنع الاختلاط عند الطواف .

عن / جريدة (الوطن) السعودية

البنك الدولي:(3.5 ٪) نسبة النمو الاقتصادي المتوقع لدول «التعاون»

الكويت / متابعات :

توقع تقرير دولي تحت عنوان «الافاق الاقتصادية العالمية لعام 2011» أن النمو الاقتصادي المتوقع لدول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين الحاليين ستكون بنسبة 3.5 ٪ باستثناء الدول التي قامت بضخ استثمارات حكومية كبيرة كالكويت والإمارات والبحرين.

يذكر أن البنك الدولي في تقريره عن التوقعات الاقتصادية للعامين 2011 و2012 توقع ان تشهد منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا نموا بنسبة 4.3 ٪ وان تواصل الاسواق الناشئة قيادتها للتعافي الاقتصادي، متوقعاً أن تساهم هذه الدول بنصف الناتج الاجمالي العالمي خلال العامين المقبلين.

وأوضح التقرير أن استمرارية التعافي الاقتصادي في منطقة الخليج ترتبط بصورة رئيسية باستقرار اسواق النفط العالمية والوضع المالي العالمي فضلا عن نسب النمو المتوقع تحقيقها في هذه الدول، مشيراً إلى أن أسعار النفط شهدت ارتفاعا خلال العام الماضي بمعدل 17 دولارا للبرميل بسبب الطلب الكبير على الطاقة من الاسواق الناشئة حيث ارتفعت عائدات النفط على منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال هذا العام بنسبة 28 ٪ لتصل الى 575 مليار دولار من 450 مليار دولار في عام 2009، مبينا ان هذا الارتفاع ساعد دول المنطقة على تحسين ماليتها العامة.

وأظهرت الأرقام الصادرة في تقرير البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد الكويتي نمواً بنسبة 4.3 ٪ خلال العام الحالي 2011 والمقبل مدفوعاً بالاستثمارات الحكومية الضخمة والقدرة الشرائية العالية محلياً.

وتوقع التقرير أن تحقق الكويت نمواً ايجابياً عن العام الماضي بحوالي 1.9 ٪ بعد ان بلغت نسبة النمو حوالي 4 ٪ عام 2009 عازيا التراجع في نسب النمو خلال العام الماضي في معظم منطقة الخليج الى الانكماش الاقتصادي الذي يعاني منه شركاء المنطقة التجاريون سواء في أوروبا او الولايات المتحدة الامريكية.

وعن الاتحاد الأوروبي، كشفت أرقام تقرير البنك الدولي عن وصول نسبة النمو الاقتصادي في الاتحاد الاوروبي خلال العام 2010 الى 1.7 ٪ مدفوعا بالنمو القوي للاقتصاد الالماني ومتراجعا في الوقت نفسه من نسبة 4.1 ٪ التي استطاع تحقيقها في عام 2009.

وأظهرت الارقام الصادرة عن البنك ان تدفقات رؤوس الاموال الصافية الى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بشكل عام شهدت ارتفاعا بنسبة 1.2 ٪ خلال عام 2010 بواقع 320 مليون دولار لتصل إلى 25.8 مليار دولار مقارنة بعام 2009.

ورجح التقرير أن تبقى أسعار النفط بين 70 و90 دولارا للبرميل خلال الفترة المقبلة مع استعداد الدول المصدرة للنفط «أوبك» لتغطية اي زيادة للطلب في اسواق الطاقة العالمية، مؤكداً في الوقت نفسه ان العام 2010 شهد زيادة في قيمة التحويلات المالية في المنطقة بنسبة 5.3 ٪ لتصل إلى 35.5 مليار دولار.

حجم الاستثمارات المعلنة أكثر من (50) مليار دولار

عاصفة تونس تحيط بالمال الخليجي وسط ترقب حذر من المستثمرين

تقرير / العربية نت / متابعات :

لم تنته عاصفة الأزمة المالية العالمية، حتى وجد المستثمرون الخليجيون في تونس أنفسهم في وجه عاصفة من نوع جديد، هذه المرة عاصفة سياسية وليست مالية، عاصفة من الداخل وليست من الخارج.

التغيرات الدراماتيكية السريعة وضعت إشارات استفهام حول مصير مشاريع استثمارية وصلت قيمتها إلى مليارات الدولارات.

وترى مصادر مطلعة أن الأوضاع السياسية والأمنية تسبب حرجاً لحركة تدفق الاستثمارات المستقبلية لكنها قد لا تشكل خطراً كبيراً على الإستثمارات القائمة على المدى المتوسط، وكل ذلك سيبقى مرهوناً بالمشهد السياسي وتغيراته في الفترة المقبلة.

حجم المشاريع الاستثمارية

وتتضح من إحصائية غير نهائية أن قيمة المشاريع الكبرى التي أعلن عنها في تونس (دخلت أو لم تدخل حيز التنفيذ) والتي تدفقت من منطقة الخليج بلغت 50.3 مليار دولار من دون احتساب المشاريع القادمة من السعودية لأن أغلبها غير معلن لاسيما مشاريع شركتي المملكة القابضة وصافولا.

وتتصدر الإمارات القائمة برصيد 35 مليار دولار، تليها الكويت برصيد 8 مليارات دولار، ثم قطر برصيد 4.3 مليار دولار، و البحرين بمبلغ 3 مليارات دولار.

وتتوزع المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية لكن النسبة العظمى منها تتركز في القطاعين العقاري والسياحي.

وبفعل الأزمة المالية العالمية ووصول تداعياتها إلى الخليج توقف أو ألغي العدد الأكبر من هذه المشاريع نتيجة صعوبة التمويل، في حين كان لارتباط تونس بمنطقة اليورو كونها شريكاً تجاريا بارزا في إفريقيا تأثير سلبي على توفير التمويل.

المشاريع الكبرى

وأعلنت شركات حكومية وأخرى خاصة من الإمارات عن مشاريع في تونس بقيمة وصلت إلى 35 مليار دولار.

وأبرز هذه المشاريع يتبع مجموعة «بوخاطر» وهو «مشروع مدينة تونس الرياضية» بكلفة قدرت بـ 7 مليارات دولار. ومن جهتها أعلنت شركة سما دبي عن مشروع «باب المتوسط» بحجم استثمارات 14 مليار دولار بالتعاون مع الحكومة التونسية. كما أعلنت شركة المعبر الدولية للاستثمار عن مشروع «بلاد الورد» باستثمارات إجمالية قدرت بـ 10 مليارات دولار.

والجدير ذكره أن المشاريع الثلاثة المذكورة تعثرت بشكل دراماتيكي، حيث واجه رئيس إحدى تلك الشركات قضايا داخل الإمارات أقعدته في السجن، قبل أن تعلن براءته. في حين أقيل رئيس شركة ثانية، وبلف الغموض والشكوك إمكانيات شركة متواضعة لتنفيذ مشروع ضخم بالمليارات.

كما فازت شركة «تيكوم ـ ديغ» التابعة لشركة دبي القابضة بحصة تقدر بـ 35 ٪ من رأسمال اتصالات تونس ودفعت مقابله 2.5 مليار دولار.

من جهتها تستثمر شركة «إعمار» الإماراتية في مشروع «مارينا القصور» على الساحل الشرقي التونسي بكلفة إجمالية تصل إلى 1.9 مليار دولار.

أما في الكويت التي تحتل المرتبة الثانية في قيمة الاستثمارات فتقول وسائل إعلام هناك إن حجم الاستثمارات بلغ نحو 8 مليارات دولار، تابعة تمثل 22 شركة أبرزها: الهيئة العامة للاستثمارات، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مشاريع الكويت القابضة، بيت الاستثمار العالمي (غلوبل)، المال للاستثمار، الوطنية العقارية شركة شمال إفريقيا، الخليجية المغربية القابضة.

استثمارات قطر والبحرين

أما عن الإستثمارات القطرية فقد نجحت «كيوتل» في الاستحواذ على حصة «أوراسكوم تيليكوم» القابضة في «تونيزيانا» بمبلغ يصل إلى 1.2 مليار دولار.

وتستعد قطر لتنفيذ سلسلة مشاريع استثمارية عقارية عبر ذراعها العقارية شركة «الديار العقارية» باستثمارات تناهز 80 مليون دولار.

كما تنوي قطر إنجاز مشروع مصفاة بالجنوب التونسي «الصخيرة» بقيمة ملياري دولار. كما تستعد لبناء ميناء ترفيهي «مارينا» في مدينة المهدية، إلى جانب تحويل محطة القطارات الحالية في مدينة سوسة إلى مدينة ترفيهية متكاملة باستثمارات تقدر بنحو مليار دولار. وتعتزم قطر تنفيذ مشروع لتكرير زيوت المحركات في تونس باستثمارات بنحو 20 مليون دولار.

أما الاستثمارات البحرينية فأكبرها «مرسى تونس المالي» الذي سيتولى إنجازه بيت التمويل الخليجي بحدود 3 مليارات دولار.

إلى ذلك أبلغ هشام الريس، عضو مجلس إدارة مشروع «مرسى تونس المالي» ورئيس الاستثمار في بيت التمويل الخليجي مطور المشروع «العربية نت» في اتصال هاتفي من البحرين أن « الشركة مستمرة في تنفيذ المشروع دون توقف، رغم ماتشهده تونس من تغيرات سياسية».

وقال الريس « لكننا نخشى من انعكاس التطورات على سير عمل المشروع ما قد يؤدي إلى تأخر في الإنجاز، حيث نتوقع رؤية صافية مع مضي 6 أو 12 شهراً على ما يحدث حالياً في تونس».

وأضاف الريس «وقعنا اتفاقيات رسمية مع جميع الجهات المخولة في تونس قبل البدء بتنفيذ المشروع، ونحن على ثقة أن الحكومة المقبلة تدرك أهمية الاستثمارات لتونس وستكون قادرة على مواصلة دعم المستثمرين».

لكن المشروع سيكون في مواجهة تحد رئيس كما يقول المسؤول في بيت التمويل الخليجي وهو انخفاض مستوى شهية المستثمرين الراغبين في الدخول إلى المشروع على المدى القصير.

ويقع مشروع مرسى تونس المالي في جزء حيوي من تونس ويمتد على مساحة 4 كيلومترات ويعتبر القلب المالي لتونس في حال تم الانتهاء من تشييده.

وقالت «العربية نت» انها حاولت التواصل مع شركة «إعمار العقارية» للوقوف على موقفها مما يجري في تونس ولمعرفة مصير مشروعها «مارينا القصور» إلا أن مسؤولة من شركة العلاقات العامة للشركة كتبت في بريد إلكتروني أرسلته لـ«العربية نت» أن«المسؤول المصرح له بالحديث خارج البلاد وسيقوم بالرد على أسئلتنا في غضون يومين».

ولم يكن ممكناً التحدث مع مسؤولين في شركات إماراتية أخرى نتيجة تبدل القيادات القديمة وصعوبة الوصول إلى القيادات الشابة، كما أن الشركات المتعثرة تفضل عادة عدم التصريح للصحافة.

وتشير الأنباء إلى أن حالة عدم الاستقرار في تونس تثير قلقا وسط الشركات المستثمرة خصوصا وأن الأزمة السياسية إذا استمرت لفترة طويلة قد ينجم عنها أزمة اقتصادية، حيث أن قيادة المراكز الحساسة في الدولة لا زالت غامضة.

في الوقت ذاته بات قطاع السياحة، وهو أكثر القطاعات جذبا للعملة الأجنبية لتونس، يئن تحت وطأة الأحداث، بسبب إلغاء وكالات السفر للعديد من برامجها ورحلاتها وإلغاء حجوزات الفنادق، وحتى تعود الأمور إلى حالتها الطبيعية فإن القطاع الاقتصادي في تونس سيظل غامضا.

يشار إلى أن تونس تستقبل سنويا ما لا يقل عن 6 ملايين سائح ويعمل في القطاع السياحي نسبة كبيرة من التونسيين.